

منها اذا اذع عنه بقوله اوسية بينهما تقيدها على انهما  
 اعترفته النسبة ونوطتها بما يتلوه من القسمة وقسمه  
 ان اريد بالمدلول الموضوع له فلا يقع تاويل قوله  
 اوسية بينهما بل المركب منها لان المركب الذات والحدث  
 ليس الموضوع له من الفعل والمنتق بل الحدث والنسبة  
 والزمان في الفعل والمركب من الذات والحدث والنسبة  
 في المنتق وان اريد بالمدلول ما هو اعراض الموضوع له فلا  
 حاجة له هنا التاويل لانه النسبة مدلول تصفه لهما لان  
 يقال المركب من الحدث والذات لا يقتضيه ان يكون جميع اجزائه  
 للحدث والذات بل يكفي فيه ان يكون اجزاها فلا يتكفل  
 بالمشيق ولا يخفى انه لو اريد بقوله اوسية اوسية  
 لم يتكفل بالفعل ايضا فهذا هو التاويل الحقيقي بالفعل  
 ولقد نبه قدس سره على ان احتمال مركب الذات والحدث  
 غير شتمل على النسبة بينهما واحتمال كون النسبة على قسمة  
 لم يعتبره في غير المشتقات لا يحل هذا التفسير اذ ليس المقصود  
 منه المصراع على بعضه تقيدها بقرص عقل وكونه لغوي  
 المدكور لقسمة من اعم منه عقلا بل المقصود منه نوع ضبط  
 الالفاظ بحيث لا يخرج عن لفظة في الواقع لا يصدق  
 مفهوم مدكور لقسمة منه في الواقع غير ولا يجوز فيه عن  
 احتمال فرد لقسمة منه لا يكون ذلك القسم بل المقصود  
 تحقيق ذلك الفرد فلا يخرج عليه قدس سره ما عدا ان قوله  
 والمقصود

والمقصود بذلك نوع ضبط الالفاظ لا المصراع على انما يحسن  
 لولم المصراع المستعمل مع انه لا يتم الخروج الالفاظ الداخلة  
 في القسم عن الالف او مقصود قدس سره ان الاحتمال لا يصح  
 في هذا التفسير لانه لا يرد على هذا التفسير شيء أصلا وما ذكر  
 وان يفرض وجهه لا يفيق ان ينفذ علبا ان التزام ناعلي مرنوع  
 للصفات من المشتقات كما في الضمير يقتضيه ان يكون بينهما نسبة  
 له ذات ذات خارج عن مدلوله كالفعل فيكون فيها شيئا  
 نسبة له الداخل ونسبة له الخارج ولم يتقوا به الا ان يقال  
 التزام الفاعل للموضوع لها التوضيح اذ يطبقها بموضوعها  
 قبيل ربط حال الشيء به ام ترتيب ربط حال متعلق الشيء  
 به بخلاف ناه التزام الموضوع له لا اعتبار نسبة من مضمونه  
 متوقف على نقل هذا المرنوع وبعد فيها تزداد به من  
 ناطع ويحصل في هذا القسم بعض المصراع وهو ما حدث  
 خاص متقوم بحدث ونسبة له ذات كالمضمانه انه سبحانه  
 الماء والحق فانه عدم الالفاظ لان ازيد التاويل ويقال  
 المراد اوسية بينهما لا يكون حدثا بعينه المقابلة تامل  
 والشارايه بقوله وذلك هو ونسبة لان قوله اوسية  
 بتقدير اوسية اوسية لانه يصفه اوسية والتدكي  
 لتدكي ان المراد اوسية اوله مدلوله او لما ذكره المؤنث  
 الذي له مدكور لقسمة يجوز فيه التدكيه لما ذكره التدكيه  
 باعتبارها والجنه غير مفرقة تدكيه فلما عتبه لبيان ذلك كان  
 لانه العظيم  
 اوله اوسية

Copyrighted Copying Saudi University